

## وجهات نظر في مسك الشائبة

وقد بدت وجهات نظر حول بعض طرق « الشائبة » من المحدثين المؤيدين لها ، فأحدثت اعتراضات وجدلا :

● فأكثر الألفاظ الشائبة يرجع — عند الشيخ العلايلي — الى المعلات ، اذ يرى المعلات من بقايا العصور السحيقة ، ولذا لم تخضع للوضع النظامي ، فكانت وليدة فوضى الوضع القديم ، قبل الوضع الثابت ، وهى بذلك بداية في دور النضج اللغوي كما جاء في ( مقدمته ) .

ولذا فالشيخ يدعونا الى اتخاذ هذه المعلات المحفوظة في المعاجم المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح ، لأنه الأصل التاريخي الذي انفصل عنه ، يقول : « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف — حروف الجدول الهجائي الذي سبق ذكره — بأصواتها حين كانت لغة ، على شيء من الافتراض المطلوب وسبيل هذا التعيين المعلات مطلقا ، وبالأخص منها اللفيف في العربية ، سواء اكان ليفيا مقرونا أو مفروقا .

وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد ، وانما بأن ننتقل منها بالمقارنة الى ما هو الأدخل في تفكير الساذجين واعتباراتهم (١) .  
وإذا لاحظنا العلاقة البينة بين المعتل والمضاعف ، والمضعف الرباعي والمهموز ، في مثل :

( عبي ، عب ، عيب ، عبأ ) تأكد لنا أيضا صحة ما يراه الشيخ .  
والدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن « اعتبار المعتل ثنائيا اتجاه سليم من الناحية الصوتية » (٢) .

وحين قال الشيخ العلايلي باتخاذ المعلات المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح أدخل في اعتباره الثلاثي الصحيح أيضا فاضطره ذلك الى التكلف .

(١) المقدمة للشيخ العلايلي ص ١٣٠

(٢) في التطور اللغوي ص ١٠٣

فحين تتأمل وجهته في مادة ( عبل ) . تجده جعلها متفرغة من ( علا )  
المعتلة ، وأصلها ( عل ) أما الباء فهي عين الكلمة مكنوفة بالفاء واللام ،  
كانهما سياج لها فسلمت من الحذف ، مع أنها الحرف المحشو المزيد ، وبذل  
الحرف المعتل للعوارض حتى حذف : فكان حرف الباء الصحيح المحشو  
تعويفا عن حرف العلة الساقط المحذوف . ولو اسقطنا حرف الباء المزيد  
قياسا على سقوط الحرف المعتل لظهرت لنا الكلمة الثلاثية على صورتها  
الثنائية الحقيقية ، فاذا هي ( عل ) فقط .

فأى جامع يجمعها بعد هذا بهاتين المادتين الى الطريق الطبيعي ، لو  
أرجعنا ( عبث ) بحذف الباء وهو الحرف الوسط الى ( عث ) التي هي  
الثنائية المضعف والتي يكون معلتها ( عثا ) . . وعلى رسالها تعود ( عبد )  
الى ( عد ) والتي يكون معلتها ( عدا ) .

ويعلق الدكتور ابراهيم نجا على طريقة الشيخ العلايلي هذه بقوله  
أنها : « مبنية على التكلف لأن تطبيقها لا يتم الا بتجريد الحرف الوسط ،  
الذي هو الباء في المثالين السابقين ثم تناول المادة وفيها المعتلات التي وقع  
عينا الحرفان على ترتيبهما . مع أن تجريد مادة من حروف الوسط انما يكون  
بمنزلة الحذف والاستقاط لذلك الحرف المحشو ، فكيف يسلم من بنية المادة  
جزء لا يتجزأ منها ، ثم تظل هذه المادة معبرة دونه عن غرضها تعبيراً  
كاملاً » (١) .

أضف الى ذلك أنه سيترتب على قول الشيخ العلايلي هذا : « عكس  
ما ذهب اليه النحاة والصرفيون القدماء : من أن هذه الأفعال المعتلة ترجع  
في الأصل الى بنية ثلاثية ، سواء اكانت معتلة العين أو اللام فكلمة ( قام )  
من ( قوم ) ، وكلمة ( باع ) من ( بيع ) ، وكلمة ( دعا ) من  
( دعو ) وكلمة ( سعى ) من ( سعى ) ، كما أن الفعل ( وعد ) ثلاثي لفظاً  
وتقديراً ! » .

كما اننا نلاحظ « ما في رأى الشيخ — العلايلي — من نظرة وصفية يختلف  
بها عن منطق النحاة التعليمي المعيار ، فقد أرادوا طرد أوزان الأفعال على  
وتيرة واحدة : توزن بميزان واحد هو ( فعل ) فحلوا المعتل على الصحيح ،

(١) فقه اللغة العربية — د . ابراهيم نجا — ص ٨٦

وينوا مذهبهم على أساس ( الخط العربي ) الذى يشير الى الصوت الطويل  
برمز اصلى مستقل : دون الصوت القصير . كما يخالط بين صوتى الواو  
اللينة والمدية ، فيشير اليهما برمز واحد ، فى مثل ( وعد ، ويقوم ) ، وكذلك  
الياء فى مثل ( يسر ، وقيل ) ، فكل رمز فى الخط العربى يمثل عنصرا اذا اعتبار  
فى الاصالة او الزيادة « (١) .

ولكن يعذر الشيخ العلابى — عندى — فى افتراض التصور ، لأن المرحلة  
تدبية ، وعز الدليل ونذر الشاهد ، ولذا فلا مانع من أن نتجاوز عن الوهم  
القليل اذا أدى الى تصور مقبول يقوده خيال خصيب ، من عالم اريب ، وعقل  
واع حصيف .

ومن يطالع المقدمة للشيخ ، ويرى بصره بالعربية ، وثقافته المتنوعة ،  
يصدقه فيما يتصوره ويقتنع بما يقرره .

ومحاولته الفذة لوضع ( معجم لغوى ) بديع فائق ، تدل على اهليته  
لما يرى وتمكنه واقدامه ، وتشهد بصحة ما ذهبنا اليه فى براعته ، وتكفيها  
أدلته الاحتمالية لذلك .

\* \* \*

● والاستاذ جورجى زيدن ، وجهة نظر اخرى فى ارجاع الثلاثى الى  
ثنائى ، أثارت أيضا اعتراضا عند بعضهم :

ذلك أنه اعتبر الثنائى ، هو الأصل لجميع الكلمات ، كراى القائلين بذلك ،  
الا أنه انفرد بارجاع الثلاثى الى أصلين ثنائيين ، وأخذ منهما على طريق  
النحت ، مثلا : ( قطف ) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى أصلين هما :  
( قط ) المفيدة للقطع و ( لف ) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى المفيدة  
للجمع . فولدنا منهما بطريق النحت ( قطف ) المفيدة للمعنيين ، على طريق  
النحت باغفال اللام فى ( لف ) ونقل حركتها الى ما قبلها ، فصارت قطف .

وكذلك : ( قمش ) بمعنى جمع ما على الأرض من فتات ، ترجع لأصليين  
هما : ( قم ) بمعنى كنس ، و ( قش ) بمعنى جمع ، وتولد من ( قم قش )  
تمش ، بطريق النحت ، بالفاء القاف الوسطى بطريق التخفيف (٢) . وتلك  
محاولة ووجهة نظر لا بأس بها .

---

(١) فى التطور اللغوى — ص ١٠٣

(٢) الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان ص ٦٢ .

والنحت قديم ، عرفته العرب : ففتحوا الرباعي مثل : عبشم ، وبسمل ،  
ودمعز : من عبد شمس ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وأدام الله عزك .  
كما نحتوا من الثلاثى ( ضبط وضبر ) ضبطر ، بمعنى الرجل الشديد ،  
وصلدم من ( صلد ، وصدم ) . . . ففكرة النحت نجدها قديمة قدم لغتنا ،  
فهو مسبوق بها ، ولا شك .

وقرر ابن فارس فى معجم ( المقاييس ) : أن الرباعى والخماسى منحوتان  
دائما ، مثل : ( بخرى ) بمعنى بدد ، مأخوذ من أصلين : ( بحث ) عن الشيء ،  
و ( البثر ) وهو ما يظهر على البدن .

ولكن جورجى زيدان جعل النحت فى الثلاثى والثنائى أيضا ، وذلك فضلا  
عن أنه مجاف لوجهة نظر الأقدمين ، فانه أيضا لا يطرد فى مواد كثيرة ،  
فحكمه غير مبنى على استقراء واسع ، كما ذكر الدكتور إبراهيم نجا ، حين  
نقده بقوله :

« وما ذكره جورجى زيدان فى أرجاع الكلمة الى أصلين ثنائيين : ان كان  
لكل منهما معنى فى نفسه ، واذا لم يتحقق ذلك . . فلا يخلو الأمر من أن يكون  
لأحد الأصلين معنى فى نفسه أولا : فان كان الأصل الذى له المعنى فى نفسه هو  
الأمر فعلا ، وكان الحرف المضاف الى ذلك الأصل زيد اعتباطا — وغالبا  
ما يكون أحد هذه الأحرف ( ل . م . ن . ر ) — وأضيف للبالغة ، أو  
تنويع الفعل بما يطابق قصده ، نحو : فض ، رفض ، وهب ، لهب . واذا لم  
يكن لأحد الأصلين معنى فى نفسه بالأى يكون اسما ولا فعلا ، فلا يخلو من أن  
يكون حرفا فى غالب الأمر ، وقد يكون اسما مفتقرا الى غيره ، أو كان فعلا  
فى الأصل ولم يعد مميذا الآن .

وتطبيقا على ذلك ، قالوا : أن كلمة ( مال ) بمعنى مقتضيات مركبة من  
( ما ) الموصولة ولام الجر ، وحذف المجرور . وأصله : ( مالى ) أى الذى  
لى ، أو ( مالك ) أى الذى لك . وكذلك كلمة ( ويل ) أصلها ( وى ) ،  
و ( لى ) . وبهذا الأسلوب رأى غريق من اللغويين : أن ( ليس ) مركبة من ( لا )  
النافية ، و ( ايس ) الدالة على الكون المطلق فى بعض اللغات السامية . (١)

(١) فقه اللغة العربية ، دكتور نجا ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

- وما رآه جورجى زيدان فى هذا الصدد ، هو جزء من القضايا الخمس التى صدر بها كتابه . نذكرها لعلاقتها الوثيقة بما نحن بصددده وهى :
- ١ - أن الألفاظ المتقاربة لفظا ومعنى هى تنوعات لفظ واحد .
  - ٢ - وأن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى غيرها ( يقصد الأدوات ) إنما هى بقايا الألفاظ ذات معنى فى نفسها .
  - ٣ - وأن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية تحاكى أصواتا طبيعية .
  - ٤ - وأن جميع الألفاظ المطلقة ترد قابلة للرد ( بالاستقراء ) الى لفظ واحد أو بضعة الألفاظ .
  - ٥ - وأن ما يستعمل للدلالة المعنوية من الألفاظ ، وضع أصلا للدلالة الحسية ، ثم حمل على المجاز لتشابه فى الصور الذهنية » .

وهو يرمى من ذلك الى اثبات : « ان لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التى ينطق بها الانسان غريزيا » (١) . وهو استنتاج مقبول .

وإذا أسرف جورجى زيدان فى القول بالنحت أى نحت الثلاثى من ثنائيين على رأى البعض فهو خير - فى نظرى - من الذين يردون النحت فى لغتنا ، أو يقللون منه الى النذر اليسير والندرة :

فالأب مرمجى لا يوافق على اتصاف الحروف المنفصلة بمعان خاصة طبيعية ، ولا بالأحادية ولا بالنحتية فى العربية ، أى نحت الثلاثى من ثنائيين ، تبعا لزعم بعض الأقدمين بأن الرباعى منحوت من ثلاثيين (٢) .

والأستاذ أنيس فريحة ، يرى أن « النحت قليل جدا فى لغتنا ، مثل ( ماهية ، ومال ) يقول : والوهم أن تظن أن ( حوقل ) وأشباهاها منحوتة ، وإنما هى مختصرات العبارات وجمل ليست كتابا بالمعنى اللغوى . ويعترف

(١) الفلسفة اللغوية ص ٣٣

(٢) معجميات عربية سامية ص ١٠٣ .

بالنحت في لغات أخرى ، ويمثل بكلمة ( بيولوجيا ) المأخوذة ، من (Bios) بمعنى الحياة ، و Logos بمعنى الكلمة أو العلم .

وكلمة ( تلسكوب ) المأخوذة من كلمتي Tele بمعنى البعد والمسافة و Scope أى مدى الرؤية .

ويضيف بأن الجذور العربية تأبى النحت ، لأنك إذا حذفنا حرفاً من الحروف الاصلية أفسدت المعنى .

وإذا وفق بعضهم لنحت ( برمائى ) للحيوان الذى يعيش فى الماء واليابسة و ( مدرحية ) لتفسير التاريخ على أسس مادية وروحانية . فليس معنى هذا اننا نستطيع أن نستفيد من هذه الخاصية اللغوية « (١) . هذا ارتآه الأستاذ أنيس فريحة .

وليس بالرأى ، كما سيجيء .

ووجهة نظر الأب مرمجى الدومنى (٢) فى رد النحت اننا اذا قلنا : « أن طائفة من الثلاثيات ممكن صدورها عن ثنائيين أو ثلاثة ، حسب اختلاف مداليلها ، فلا نعى بذلك أنها مركبة من ثنائيين منحوتين ، بل أنها نتيجة لزيادتين أو ثلاث : الواحدة جرت بالتتويج ، والثانية بالاقحام ، والأخيرة بالتذييل ، مثلاً :

الفنائى ( نه ) ذيل بالراء ، فنجم عنه ( نهر ) : بمعنى الزجر .

والثنائى ( هر ) توج بالنون ، فصدر عنه ( نهر ) بمدلول جرى .

والثانى ( نر ) اقحم فيه الهاء ، فجاء منه ( نهر ) بنحوى أنار وأضاء .

وكذا القول فى الأضداد ، مثلاً ( طلع ) يدل على الظهور والغياب ، فهو

على رأينا — ليس بمنحوت من ( طل ) و ( طع ) ، بل ان الثنائى ( طل )

ذيل بالعين ، فصدر عنه ( طلع ) بمعنى ظهر .

والثنائى ( طع ) اقحم فيه اللام ، فنجم عنه ( طلع ) بمدلول اطمأن ونزل

والغياب ضرب من النزول والاطمئنان .

---

(١) نظريات فى اللغة ص ٧١ ، ٧٢

(٢) راجع المعجمية العربية فى ضوء الثنائية واللسنية السامية لمرمجى

فهو لا يرى النحت في أمثال هذه ، ولكن جاء الاكتناز تابعا لاختلاف المداليل ، كما رأينا بزيادة الحروف .

ورأى أن هذا القول على طلاوته ، يحرم العربية من منفذ من منافذ تنميتها الذاتية ، إذ أن النحت أو الاشتقاق الكبار — كما سماه بعضهم — صنو الاشتقاق بألوانه ، وهو باب عظيم في تنمية اللغة ، و « ديناميكيتها » في الزيادة والتوليد والنماء .

والقول بندرة النحت ، أو الغائه كلية من لغتنا قول فح ، لا يستند الى أساس علمي مدروس ، بل اعتبره — أنا بعد بحث ودراسة — من خواص لغتنا وميزة لها في الثروة اللغوية كطريق من طرق الاشتقاق ، كما سماه بعضهم بالاشتقاق ( الكبار ) . ولا تقتصر أمثله على الستين أو السبعين لفظة — وهى مع ذلك ليست بالقليلة — التى وعثها بعض كتب الأدب واللغة ، بل هو أكثر من ذلك وأوسع ، لو عالجتنا بابه معالجة فهم واستثمار . وقد وضع فيه الأستاذ ( اسماعيل مظهر ) رسالة قيمة ، حاول فيها جعل أسسه وطرقه معبدة وسلسلة كأنها قواعد وجداول رياضية .

وليس هذا مجال الانفاضة أو الشرح في هذا الجانب ، وإنما سنفرده ببحث باذن الله .

ونقول : بأن محاولة الأستاذ جورجى زيدان ورايه في النحت ، أضاف على الأثر — سنداً جديداً ، ورصيذاً يضاف الى أدلة وأسناد « الثنائية » .

وحسبه ما ذكر من أمثلة واجتهاد توضح جانباً من جوانب الرسم والأصل اللغوى عند وضعه الأول ، أو عند اشتقاقه بعد ذلك .

\* \* \*

● أما مزاوئ الثنائية والألسنية السامية : الأب مرمجى الدومكى ، فيسلك في تثبيت دعائم الثنائية مسلك الاستشهاد والمقارنة بين أخوات العربية من السامية الأم ، لمعرفته للغات عديدة (١) .

---

(١) يرى الأب مرمجى — والحق فيما آره — أن المشتغل باللغات =

فيطوف بالقارىء في معانى المادة بين المعاجم العربية ، ويظهر اشتقاقها ومعانيها الحسية والمعنوية . . ثم يقارنها بمعانيها في أخواتها السامية .

ثم ينسق ويعمل على كل ما سبق وذكره ، مبينا الرس الثنائى الذى تضمن الفكرة الأولية من المعانى التى وردت للمادة .

ثم يشير الى كيفية اشتقاق المعانى وقربها او بعدها ، والحقيقى والمجازى منها .

ثم يأتى بأمثلة لما ثلث المادة التى معه ، ويبين عليها كل المراحل التى سبق ذكرها ، منسقا ومعللا ، ويخلص من كل ذلك الى أن الجذر الثنائى واحد ، تدور حوله المعانى ، ومنه أخذت ، وعليه جاء الحرف الزائد . فهو على سبيل المثال يذكر مادة ( بر ) بتشديد الراء ، ويرينا المعانى التى تؤخذ منها فى الاستعمالات والاشتقاقات ، كما جاء فى العربية وأخواتها من السامية :

فمادة « بر » فى العربية بمعنى : الصدق ، والرحمة ، والطاعة ، والرواج ، والقبول ، والقهر ، والصلح ، والصلة ، والتزكية ، والمضى ، والرفعة ، والكثرة ، والغلبة ، وركوب البر ، والملاطفة ، والطاعة ، والتخرج ، والانفراد ، واسم من أسماء الله الحسنى ، واليابسة ، ومقابل البحر . . . . .

وفى « السريانية » بر (Bar) ومن معانيها : بر ، صدق ، سذج ، بله ، غبى . .

وفى « العبرية » (Barar) ومن معانيها : نظف ، قسم ، اختار ، صقل ، فحص .

وفى « الحبشية » (Barara) ومن معانيها : طهر ، صدق ، نفذ ، نزع ، سرق . . . . .

---

= والمقارنات لابد وأن يكون متضلعا فى لغتين أو أكثر ، مع معرفة فقها وقواعدها ولهجاتها ، فضلا عن معرفة بعض الالسنه غير السامية التى لها علاقة بالعربية ، أو بغيرها من الاخوات السامية . وذكر أن مستسيما : ( من علماء السامية ) ألمانيا هو ( ) ( ١٦٢٤ — ١٧٠٤ ) كان اختصاصيا بارعا ، وكان يعرف خمسا وعشرين لغة .

وفي « الأكديّة » (Bararu) ومن معانيها : أضاء ، لمع ، تلالاً ، فخص ،  
استفهم ...

وفي « الأمهية » ، و « القطرية » جاء الثنائي ( بر ) بمفهوم ( قط ،  
بوقد ) كما في المعجم الدثيني تأليف ( Landberg ) .

ثم يشير التنسيق والتعليل فيرى :

أن الفكرة الأولى الحسية المتضمنة في الثنائي ( بر ) كما في مجانسه  
( فر ) هي فكرة : الشق ، والقطع ، والفصل ، والابعد ، وهي كائنة أو ظاهرة  
في بقية المعاني على اختلافها في العربية وأخواتها : فمن القطع نظافة وصقل ،  
واختيار وفحص ، والفرارغ منفصل عن غيره مما كان يملؤه ، والتافه فارغ من  
المحتوى الطيب ، والبلاهة حرمان من العقل . ومن النقاء المادى ينتقل الى  
النقاء الأدبى والروحي في الفضائل ... وفي مزيد المادة واشتقاقاتها ،  
يبرجع المعانى الأخرى الى الفكرة الأولى : فالبر ( القمح ) سمي بذلك  
لانفصاله عن تبته .. والقمر يلمع على الدنيا نتيجة الصقل ، والصقل  
مكمل لعمل التنظيف والتنقية ...

وبمناسبة ذكر ( فر ) مقابل ( بر ) ذكر الأب مرمرجى : أن كلمة ( فوريم )  
في الأكديّة ( الأشورية والبابلية ) بمعنى السهم ، أو القطعة من الأرض ،  
ويجوز أن يكون مشتقاً من الرس الثنائي السامى ، وهو ( فر ، أو بر ) ( ١ ) .  
وعلى نسق ما جاء في ( بر ) والفكرة الأولى التى تضمنتها ، تأتى معانى  
المواد المكتنزة في : ( برا ) في العربية ، و ( Bra ) في السريانية ، و ( Bara )  
في العبرية ، و ( Baru ) في الأكديّة ، و ( هبرا ) في الفينيقية ، و ( برا ) في  
السبئية .

ومثل ( برا ) المواد : ( برح ) و ( برد ) ( ٢ ) .

وبعد دراسة ومقارنة الاحصاءات والمراجع المتنوعة ، وفي شبه قياس  
منطقي يرى الأب مرمرجى : وفرة الاصول والرساس العربية ، وتفوقها  
عدداً على أصول ورساس بقية اللسان السامية ، بل ولعلها أوفر ثروة من

(١) معجميات : عربية سامية ص ١٤ — ٣٤ بتصريف .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٤

لغات العالم أجمع . وهذا قول يحتاج الى مؤازرة واستعانة ودراسة بالحاسب الالكتروني ، لتبيان الحقيقة .

كما يرى ان الأصول الموسومة بالثلاثية والرباعية المجردة ، هي بالحقيقية توسعات اشتقاقية لرساس الثنائية ، التي بها بدأت نشأة اللغة ، وعنها صدرت جميع المشتقات على تضارب انواعها :

فالرباعي — مع ما يدعيه الصرفيون من مجردتها الرباعية — ترجع بسهولة الى ثلاثيات ، فهي — اذن — ثلاثية مزيدة (١) .

أضف الى ذلك ان الثلاثيات المجردة الشاملة : ( المثل ، والأجوف ، والناقص ، والمهوز ، والمضاعف ومكرره ) هي بأجمعها قابلة لارد ايضا الى « الرس الثنائي » فيجدر — من ثم — طرحها من مجموع الأصول الثلاثية ، فيبقى السالم وحده ، وهو كذلك هين رد اغليته الى الثنائي ، مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما ، كما هي باقية بين الثلاثي والرباعي ، وبين الثلاثي ومزيداته .

أما البقية الباقية البائن تعذر ردها من الثلاثي الى الثنائي ، فذلك يمكن عزوه الى ضياع الرساس الثنائية ، أو فقدان فحاويها الأولية ، مثما ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض المزايدات ، أو المشتقات التي بلغ عددها الثمانمئة أو أكثر ، كما جاء في الاحصائيات . فالرد الى « الرس الثنائي » هو الاصل عند الأب مرمجي ، وإذا لم يتمكن من ذلك يعزوه الى الفقد والضياع ، كما ضاعت تصاريف بعض الأفعال في مثل ( يدع ، يذر ، عسى ، ليس ) ، أو أن الخفاء جاء من خفاء المعنى الأصلي لسبب من أسباب الضياع والفقد .

ويرى طريق توسع الثنائيات — كما أسلفنا — بتكرار الحرف الثاني ، أو بالتكرار والمدما ، أو بزيادة التاء في الآخر ، أو بالثلاثة مجتمعة . . . وكل التوسعات المختلفة متضمنة منطوق « الرس الثنائي » المشتقة منه ، وقد احصى منها ثلاثمائة وسبعة وعشرين رسا (٢) .

(١) راجع : هل العربية منطقية لمرمجي ص ١٤٥ — ١٥٠

(٢) معجمات عربية سامية ص ٧٢ — ٨٠ بتصرف .

وعلى هذا النمط الذكى الواعى فى الضبط والتخريج ، يرد الأب مرمرجى المواد الكثيرة التى تناولها بالشرح والتأصيل ، الى رسها « الثنائى » ويشير الى معانيها التى تنوع اكتنازها ، وينبه على أصلها الذى تنتسب اليه فى فروع السامية ، وأماكن تعاورها فى الاستعمال مما يدل على ذكاء والمعية ، مكنه منها ثقافته الواسعة والواعية .

وفى عجلة نسرده بعض أمثلة لمواد أشار الى رسها الثنائى ( ١ ) :

مادة ( بلد والبلدة ) بمعنى أقام ، من بلد ، أو لبد ( بالقلب ) مشتق من الثنائى « لب » . ومادة « لحن » من الثنائى ( حن ) .

ومادة ( ملك والملاك ) أصله ( مل ) بمعنى تكلم ، من باب الاطلاق ، وتوسع المعنى فوصل الكلام من باب التقيد .

أما مادة ( ملك والملاك ) بتخفيف ( ملك ) من لأك أو لك ، ومنه ألوكة وملاكة بمعنى رسول ورسالة فأصله الثنائى ( آل ) . بمعنى : أسرع .

ومادة ( أدب ) من دأب على سبيل القلب ، وأصله الثنائى ( دب )

ومادة ( الشعر ) من الرس الثنائى ( شع ) إذا برز ، وانتشر ، وتفرق ،

وأضاء .

ومادة ( وثب ) بمعنى قفز وقعد — على الضد — من ( ثب ) . ومادة

( ساعور ) بمعنى النار ، من ( سع ) دعاء للمعزى وتحريض لها للاقبال ، وتوسع فيه فى تسعير النار .

و ( الأب ) أصل سامى ، من الثنائى ( أب ) مأخوذة من ميل الطبيعة

للانبات والايلاذ . ومبدله ( أم ) — بين الباء والميم — وكلاهما يدل على

الاندفاع الى الافراع فى المواليد . و ( حواريون ) من ( حر أو حار ) اذا

تحرك وسار .

و ( الكاهن والكهنوت ) من ( كه ) وكهكه اذا تنفس . و ( هيمن )

عبرية من ( من ) والمنة ، أى القوة . و ( الفاروق ) سامية ، للذى يفصل

بين الأمور ، وأيضا الشديد الفرع ، من ( فق ) الدال على الانفراج

والانفتاح .

---

(١) راجع معجميات عربية سامية .

هذه أمثلة سقناها ، لمزاويل الثنائية ، تدل على سعة أفقه فيما ينادى به ، وتمكنه فيما ارتآه . ومن شاء مزيدا ، فليراجع — ان شاء — تأليفه العديدة في هذا الجانب .



● ومع أن علماءنا العرب القدامى ، ومعاجمنا العربية لم تنص صراحة على القول بالأصول الثنائية كنظرية ، الا أن صنيعها في التطبيق يشير الى ذلك ضمنا ، اذ تبين من تتبع كلامهم — كما أسلفنا — ومن النظر في معاجمنا الاصلية — وجود علاقة بين فحوى المعنى العام للأصول الثنائية ، وبين الثلاثى المتفرع عن هذه الأصول ، مما يدل على أن « الثنائية » تردت في أذهانهم كنظرية ، ولسناها في أقوالهم ومعاجمهم كتطبيق ..

وقد جمع الدكتور أمين فاخر بتتبع وجهد فائق أمثلة كثيرة لذلك في كتابه : ( ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية ، وعلاقتها بالأصول الثنائية ) في دراسة معجمية احصائية ، تؤكد ما ذهبنا اليه .

وهذه أمثلة قليلة تمثل غيضا من فيض ، مما جاء في كتبهم وقواميسهم :  
فمادة ( عم ) أصل ثنائى يدل على العلو والارتفاع . وفي « العين »  
للخليل بن أحمد : العميم : الطويل من النبات ، وبه قال ابن فارس (١).  
والجوهري (٢) .

وفي الأصول الثلاثية لهذه المادة نجد المعنى :

ففى ( عمد ) بالدال رجل عمدان وعمدانى أى طويل قال أبو عبيدة : عمدت الشيء أقمته فهو معمود ، وقال تعالى : « ارم ذات العماد » (٣) أى الطول ، وجاء عند الجوهري (٤) وابن فارس (٥) ما يؤيد ذلك .

وفي ( عمر ) بالراء ما يدل على العلو والارتفاع ، كما جاء في الجمهرة (٦) .

---

(١) المقاييس ١٥/٤

(٢) الصحاح ١٦٣/٢

(٣) الفجر : ٧

(٤) الصحاح ١٥٦/٢

(٥) المقاييس ١٣٩/٤

(٦) الجمهرة ٣٨٧/٤

- وعمرك الله : دعاء بطول العمر . والعمورة : الصياح ، ومنه الاهلال .  
 بالعمرة كما ذكر ابن فارس (١) والمعتمر أيضا : المعتم على رأسه .
- وفي ( عمق ) بالقف ، معنى الطول أحيانا : فقد ذكر ابن فارس (٢) عن  
 أبى الأعرابى : العمق اذا كان صفة للطريق فهو البعد . واذا كان صفة  
 للبيئر فهو طول جرابها .
- وفي مادة ( فص ) بالفاء والصاد ، ما يدل على الفصل بين شيئين ،  
 كما ذكر ابن فارس (٣) .
- والفصوص : مفاصل العظام ، قال أبو عبيدة : الا الأصابع . وفص  
 الجرح : سال . وقال : الجوهرى : فص الأمر : منفصله . . ومعنى الفصل  
 هذا موجود فى ثلاثى هذه المادة :
- ففى ( فصح ) بالحاء ، معنى الانفصال ، يقال : فصح اللبن اذا أخذت  
 عنه الرغوة ، كما ذكر الجوهرى (٤) .
- وفي ( فصد ) بالدال ، معنى الانفصال ، يقال : فصد العرق والناقة ،  
 اذا قطع العرق ، فخرج دمه ، كما ذكره ابن دريد وغيره (٥) .
- وفي ( فصع ) بالعين ، معنى خروج شئ عن شئ أيضا (٦) : وقال  
 الجوهرى (٧) : فصعته من كذا تفصيحا ، أى أخرجته فانفصع .
- وفي ( فصل ) باللام ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،  
 ومنه الفصيل اذا انفصل عن الناقة ومفاصل العظام .
- وفي ( فصم ) بالميم ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،  
 فصم الشئ كسره من غير أن يبين وقال تعالى : « لا انفصام لها » (٨) .

(١) المقاييس ١٤١/٤

(٢) المقاييس ١١٤/١

(٣) المقاييس ٤٤٠/٤

(٤) الصحاح ٢٤٤/٢

(٥) الجوهرة ٢٧٣/٢

(٦) المقاييس ٥٠٧/٤

(٧) الصحاح ٢٤٤/٢

(٨) البقرة : ٢٥٦

وفي ( فصي ) بحرف العلة ، دلالة على الانفصال أيضا ، يقال : فصيت  
الشيء أفصيه فصيا ، إذ أبتته منه ، كما ذكر ابن دريد (١) . وقال الجوهري (٢)  
تفصي الانسان اذا تخلص من الضيق والبلية ، وتفصيت من الديون اذا  
تخلصت منها ، وقال الجوهري أيضا : أفصم المطر : أى أقلع (٣) . وأفصي  
المطر ، أى أقلع (٤) .

ومن العلماء من لم يرتض القول « بالثنائية » ، وراح يعترض على  
القائلين بها ، ولكل وجهة هو موليها .

\* \* \*

---

(١) الجمهرة ٨٤/٣

(٢) الصحاح ٢٤٧/٢

(٣) الصحاح و ( فسم )

(٤) الصحاح : ( فصي )